



شهدنا في الأردن منذ بداية

هذا العام وحتى تاريخ 11.9.2023

28 جريمة ومحاولة قتل قائمة على  
النوع الاجتماعي ضد نساء وفتيات

9 حالات انتحار

وهكذا فقدت 23 امرأة وفتاة حيواتهن واقتربت 17 امرأة وفتاة من الموت وعشن خوفه، ارتكبت معظم هذه الجرائم على يد أفراد من العائلة من أزواج وإخوة وآباء فضلاً عن جرائم الرفض التي ارتكبت على يد أزواج وخاطبين سابقين، تعددت وسائل القتل وتفنن منفذوها بأشكال الأذى والتعذيب فتراوحت بين الطعن والحرق وإطلاق النار وتقطيع الجسد والضرب حتى الموت، وأنت هذه الجرائم كمنحلة لسلسلة من العنف السابق لها فتظهر القمص المروية كون الاعتداء على النساء بالضرب ليس حدثاً مفاجئاً أو مستغرباً بل سبقه في عديد من القمص سلسلة من الملاحظات والتهديد بالقتل.

## قراءة لتفاعل المجتمع مع جرائم قتل النساء

\* يتسم تفاعل المجتمع مع جرائم قتل النساء بقلة الحيلة، فهو يرفض بخجل هذه الجرائم في الغالب لكنه لا يجد ما يفعله أمامها سوى الحوقلة إذ لا يشير التفاعل معها إلى تبني موقف واضح في رفضها ومناهضتها والنظر إليها كقضية سياسية عامة قائمة بحد ذاتها بل كحالات فردية تمثل عرضاً جانبياً لتردي الوضع المعيشي القائم.

\* ففي سؤال أحد القنوات لمتابعيها عن أسباب هذه الجرائم جاءت الردود ترجح الوضع الاقتصادي وغياب الوازع الديني واستخدام الإنترنت ودوره في تفكيك العلاقات داخل الأسرة كأسباب أساسية لهذه الجرائم، ما يعكس غياب عدسة النوع الاجتماعي بشكل كامل في فهم وتحليل هذه الجرائم واتخاذ موقف ضدها، فلم يتناول أحد موازين القوى داخل الأسرة والمجتمع، وضعف فعالية منظومتي الحماية والعدالة في التصدي لهذه الجرائم وإيقافها والأفكار والخطابات الكارهة والمحرضة ضد النساء والفتيات، فغابت أسئلة بديهية مثل لماذا تكون النساء والفتيات هن الضحايا الأساسية لجرائم الأسرة ولماذا يكون الرجال هم المجرمون الأساسيون فيها، أي ما الارتباط بين موقعنا من هذه الجرائم وأدوارنا الاجتماعية، وحضر مكانها توقعات تطبع مع عنف الرجل في الأسرة بحجة تفريغ الضغط الذي يتعرض له خارجها في حين كان هناك استنكار واضح وتفاعل غاضب حينما كانت مرتكبة الجرم امرأة.

\* لا يختلف كثيراً تفاعل المجتمع مع جرائم قتل النساء داخل الأسرة عنه خارجها فهو الأخر يتسم بقلة الحيلة والتطبيع معه فيما تتداخل بعض الأصوات التي تشير إلى البعد الجديد لهذه الجرائم بفقدان الأمان حتى في أكثر المساحات العامة أماناً، كما حدث في مول تجاري في وسط مدينة إربد.

## قراءة لتفاعل الإعلام مع جرائم قتل النساء

\* يتناول الإعلام التقليدي جرائم قتل النساء بما يتوافق مع مصالحه، فتارة تعرض هذه الأخبار كأخبار عابرة لا تختلف في طريقة عرضها عن عرضه لحادث سير على الطريق أو خبر رياضي وتارةً يستخدمها لجذب المزيد من التفاعل وبالتالي المزيد من الإعلانات حتى لو احتاج ذلك إلى صياغة عناوين مضللة ونشر مواد مضللة ومستفزة، فمثلاً عمدت إحدى القنوات إلى نشر فيديو يظهر فيه رجلان يتبادلان أطراف الحديث ويضحكان بينما ينقل زملائهما جثة فتاة وجدت أسفل جسر لينتقل بذلك تفاعل الرأي العام من القضية الرئيسية التي تكمن في مقتل الفتاة أو انتحارها إلى سلوك هذان الرجلان وهو ما يجذب للقناة المزيد من التفاعل السلبي.

\* بالإضافة إلى ذلك تضع المنصات الإخبارية عناوين تركز الخبر حول القاتل لا حول الضحية تحديداً في جرائم الأسرة، فلا يكون الخبر أن امرأة تعرضت للقتل أو محاولة القتل بل أن رجلاً ما قام بقتل أو حاول قتل إحدى قريباته، يبدو أثر ذلك واضحاً في تلقي المجتمع لهذه الأخبار فهو يفكر بالأسباب التي تدفع الرجل لارتكاب جريمة قتل والضغوطات التي يعيشها ولا يبحث في أسباب تعرض النساء للعنف وتهديد الحياة والقتل.

\* في أحيان أخرى لا تذكر هذه العناوين الشبهات الجنائية وراء سلب حيوات النساء وتساوي لغوياً بين القتل والوفاة الطبيعية وتصيغ أخبار الانتحار قبل تأكيدها فنجد أخباراً عابرة عن العثور على جثة امرأة/ فتاة أو عن وفاة امرأة/ فتاة طعنًا/ خنقًا/ حرقًا.. الخ أو عن انتحار امرأة/ فتاة قبل صدور تقرير الطبيب الشرعي وانتهاء التحقيق في القضية.

يتطلب العمل لوقف جرائم قتل النساء والفتيات القائمة على النوع الاجتماعي نظرة أكثر جذرية لواقع العنف نفسه ورفضاً له بكافة أشكاله وأبسطها والتوقف عن الهرب من حقيقة جرائم القتل بوصفها قضية مجتمعية وسياسية عامة والاختباء خلف اعتبارها والتعامل معها كحالات فردية تنتهي بمجرد تشديد العقوبات عليها؛ حيث تعيش غالبية النساء والفتيات مع خطر الاعتداء والقتل الدائمين مع مقربين أو/و غرباء وفي المساحات العامة و/أو الخاصة؛ فالنساء تقتل لأن هناك منظومة تسمح بقتلهن، فموازين القوى الناتجة عن أدوار النوع الاجتماعي و الثقافة الكارهة للنساء والمحرضة ضدهنّ وغياب آليات الحماية المجتمعية والقانونية التي تضمن وتحترم كرامة وحقوق النساء وخطابات الكراهية وتبرير العنف والجرائم ولوم الضحايا الموجودة في الإعلام كلها أسباب لوجود هذا العنف واستمراره، لذا فإن العمل على وقف هذه الجرائم يتطلب عملاً على جميع هياكل مؤسسات الدولة والمجتمع بالتوازي مع بعضها البعض.